

الاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة لمرافقة البعثات والعمليات الإنسانية: الواقع والمبررات

The use of private military and security companies to accompany humanitarian missions and operations: reality and justifications

تاريخ القبول: 2024/12/19

تاريخ الإرسال: 2024/11/10

توسيع فئات عملائها لتشمل المنظمات الإنسانية إلى جانب الدول. وفي إطار تنامي ظاهرة مرافقة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للبعثات الإنسانية، سعت الدراسة إلى إبراز العوامل والمبررات التي تدفع نحو الاستعانة بهذه الشركات من طرف مختلف الفاعلين الإنسانيين سواء كانوا دولاً أو منظمات إنسانية.

وقد عالجَت الدراسة بداية استراتيجيات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في بناء هويتها وإبراز وجهها الإنساني، ثم بيّنت مبررات استخدام هذه الشركات لمرافقة البعثات والعمليات الإنسانية، لتنتهي إلى عرض الخدمات التي تقدمها هذه الشركات للبعثات الإنسانية.

الكلمات المفتاحية: دول؛ شركات

شافية بوغابة*
جامعة باتنة 1

University of Batna1
Chafia.boughaba@univ-batna.dz

أمال موساوي
جامعة باتنة 1

University of Batna1
مخبر الأمن القانوني وحقوق الإنسان
Amel.moussaoui@univ-batna.dz

ملخص:

توسّعت استخدامات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بشكل لافت في العقود الأخيرة من طرف مختلف الفاعلين الدوليين، بل وامتد استخدامها ليشمل مرافقة مختلف البعثات والعمليات الإنسانية. ورغم الانتطاع العام السيء الذي يحيط بنوعية وأهداف عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، إلا أن هذه الأخيرة اجتهدت كثيراً لأجل تشكيل هوية لها متعددة الأبعاد بغية تحسين صورتها وأيضاً

* - المؤلف المراسل.

منظمات إنسانية؛ هوية إنسانية.

Abstract:

The use of private military and security companies has expanded remarkably in recent decades by various international actors to include the humanitarian missions.

Despite the bad image attached to the type and objectives of the work of private military and security companies, the latter have worked hard to create a multi-dimensional identity for themselves in order to improve their image and also expand their clients to include humanitarian organizations in addition to countries.

In light of the growing phenomenon of private military and security companies accompanying humanitarian missions, the study sought to highlight the factors and

عسكرية وأمنية خاصة؛ عمل إنساني؛

justifications for the use of these companies by humanitarian actors, whether they are countries or humanitarian organizations.

The study initially addressed the strategies of private military and security companies in building their identity and highlighting their humanitarian face, then explained the justifications for using them to accompany humanitarian missions and operations, and finally presented the services provided by these companies to humanitarian missions.

Keywords: Countries; Humanitarian Identity; humanitarian operations; Humanitarian Organizations; Private Military and Security Companies.

مقدمة:

كثفت أطراف النزاعات المسلحة خلال العقود الأخيرة من اللجوء إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لأداء مهام كانت القوات المسلحة والأمنية تنفذها عادةً، والتي تشمل عادة حماية أفراد القوات العسكرية والمقرات والممتلكات العسكرية والأمنية، وتدريب القوات المسلحة وتقديم المشورة لها، وصيانة أنظمة الأسلحة، واستجواب المحتجزين، بل والقتال في بعض الأحيان.

وقد صاحب هذا التوجه توسع ملحوظ في عدد وحجم هذه الشركات، وربما يكون الأكثر شهرة منها شركة "بلاك ووتر Blackwater" التي تحول اسمها إلى "أكاديمي Academi"، وشركة "داين كورب DynCorp" في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي روسيا توجد "مجموعة فاغنر Vagner"، وفي بريطانيا هناك شركة "جي 4 اس



G4S"، وفي سويسرا شركة "سوكيريتا Securitas"، وفي فرنسا شركة "سكوباكس Scopex"...

والملفت للانتباه هو تزايد الطلب على خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من طرف مختلف الفاعلين الإنسانيين، سواء كانوا دولا أو منظمات إنسانية، لأغراض مرافقة وحماية البعثات والعمليات الإنسانية، بل وأصبحت الاستعانة بخدماتها الأمنية والعسكرية أمرا لا مفر منه بالنسبة للعديد من الفاعلين الإنسانيين. -هدف الدراسة: أمام تنامي ظاهرة اللجوء إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لمراقبة البعثات والعمليات الإنسانية، تم اختيار هذا الموضوع محلا للدراسة في محاولة لإبراز العوامل والمبررات التي دفعت وتدفع الدول والمنظمات الإنسانية إلى الاستعانة بهذه الشركات في عملياتها الإنسانية، رغم الصورة السلبية عادة التي ترافق عمل وأهداف تلك الشركات بسبب أجنداتها السياسية غير المعلنة، أو بشأن ضلوعها في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في بعض بؤر النزاعات المسلحة كالعراق وبلدان إفريقية مختلفة.

-إشكالية الدراسة: إلى أي مدى تعتبر الاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة عاملا مؤثرا في نجاح مهام البعثات الإنسانية؟ وماهي العوامل والدوافع التي تبرر الاستعانة بخدمات هذه الشركات في إطار العمل الإنساني؟

-منهج الدراسة: تعتمد الدراسة أساسا على المنهج الوصفي، ذلك ان عنوان وهدف البحث هو معرفة الدوافع المرتبطة بزيادة الطلب على خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لمراقبة البعثات الإنسانية، وهذا يستدعي تفحصا لمختلف التقارير والأبحاث والأدبيات التي تناولت موضوع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، واستخلاص نتائجها التي تخدم موضوع البحث.

-خطة الدراسة:

المحور الأول: استراتيجية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في بناء هويتها وإبراز

الوجه الإنساني.

المحور الثاني: المبررات القانونية والعملية للاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة في البعثات والعمليات الإنسانية.

المحور الثالث: الخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للبعثات الإنسانية والجهات المستفيدة من خدماتها.

المحور الأول: استراتيجية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في بناء هويتها وإبراز

الوجه الإنساني

عادة ما تلاحق الشركات العسكرية والأمنية الخاصة صورة إعلامية سلبية بسبب الفضائح التي ارتبطت بها، ومع ذلك فإن هذا لم يمنعها من التوسع أكثر والانتشار في مختلف بقاع العالم، فقد كشفت الأرقام أن قيمة خدماتها انتقل منذ الحروب في أفغانستان والعراق من قيمة تقديرية بلغت 100 مليار دولار أميركي في عام 2003 إلى 224 مليار دولار أميركي في عام 2020، ومن المتوقع أن تتضاعف هذه القيمة بحلول عام 2030⁽¹⁾.

وقد قيل أن نمو هذه الشركات لم يكن يعتمد على ما تفعله على أرض الواقع بقدر ما كان يرتبط بكيفية تقديمها لنفسها وبكيفية نظر الآخرين لها⁽²⁾. وفي هذا الصدد تحاول هذه الشركات تقديم نفسها عبر الرسائل والصور والشعارات والرموز التي تستخدمها في مواقعها الإلكترونية على أنها فاعل عسكري واقتصادي وإنساني في نفس الوقت رغبة منها في مخاطبة جماهير مختلفة واستقطاب قطاعات السوق المختلفة⁽³⁾.

وبناء على ما سبق، سوف نحاول تقديم أوجه الهوية المتعددة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، بداية بالهوية العسكرية والأمنية (أولا)، ثم هوية مؤسسات الأعمال (ثانيا) وأخيرا الهوية الإنسانية (ثالثا).

أولاً: الهوية العسكرية والأمنية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة

تُعرّف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، حسب وثيقة مونترال، بأنها كل شركة تُقدّم خدمات عسكرية أو أمنية أو كليهما⁽⁴⁾، وتم تعريفها في مشروع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بأنها: "شركة ذات كيان قانوني تُقدم، لقاء مقابل مادي، خدمات عسكرية و/أو أمنية بواسطة أشخاص طبيعيين و/أو كيانات قانونية"⁽⁵⁾. والواضح من هذه التعريفين أن هذه الشركات تضطلع بمهام عسكرية وأمنية بالأساس لصالح مختلف الفاعلين الدوليين.

ومن هذا المنطلق، تحاول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تشكيل وتعزيز هويتها العسكرية والأمنية عبر إبراز كفاءة أعوانها وتقديم خلفياتهم على أنهم جنودا سابقين من النخبة، فعلى سبيل المثال تقدم شركة "تريبل كانوبي Triple Canopy" مديرها التنفيذي على أنه يتمتع بخبرة تزيد عن عشرين (20) سنة في القوات الخاصة الأمريكية، ونفس الأمر ينطبق على شركتي "داين كورب DynCorp" و"ال 3 أم بي آر أي L-3 MPRI"، كما تذكر شركة "ريسكس اشورد Assured Risks Ltd" بأن مستشاريها الأمنيين هم الأفضل على الإطلاق بعد اكتسابهم خبرة واسعة في الجيش البريطاني". ووفقاً لشركة "بل وهاكل Blue Hackle"، فإن أعوانها من أعلى المستويات ومن بينهم أفراد سابقون من الخدمة الجوية الخاصة (SAS)، وهي فوج من القوات الخاصة للجيش البريطاني⁽⁶⁾. كما تسعى مجمل الشركات إلى تقديم وتعزيز هويتها العسكرية عبر إبراز مختلف العقود التي أبرمتها مع مختلف جيوش وحكومات الدول⁽⁷⁾.

وفي مسعاها لإبعاد صورة الارتزاق التي تطاردها، تحاول الشركات خلق انطباع تعاطفي مع أعوانها، من خلال إبراز بعض القيم التي يتمتعون بها، والتي عادة ما تتحلّى بها الجيوش النظامية للدول، مثل الالتزام والانضباط والولاء والشرف والشعور بالواجب والوطنية. ثم تنتقل إلى التركيز على القيم التي تؤمن بها الشركة،

وأنها لا تعمل فقط لصالح دولتها الأم (دولة المنشأ) ولكنها مستعدة للدفاع عنها، وهكذا نجد شركة "داين كورب DynCorp" تُضمّن صفحتها عبارة: "إن الشركة تدعم الجهود المبذولة للدفاع عن الأمة"، وكذلك إبراز العلم الأمريكي كخلفية لشركتي "تريبيل كانوبي Triple Canopy" و "L-3 MPRI"⁽⁸⁾.

ثانياً: هوية مؤسسات الأعمال للشركات العسكرية والأمنية الخاصة

تُعَوّل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في سبيل إبراز هوية مؤسسات الأعمال على إبراز تميزها عبر معايير المهنية والجودة التي تعتمدها ومدونات الأخلاقيات والسلوك التي تتبناها (كحال شركة تريبيل كانوبي Triple Canopy)، والخبرة الشاملة لأعوانها والانضباط الذي يسود بينهم، وقصص نجاحاتها، وقدراتها على خدمة وإرضاء عملائها بحسب احتياجاتهم، وقدرتها على تقديم حلول أمنية شاملة في أي وقت وفي أي بيئة (كحال شركة داين كورب DynCorp) التي تفتخر بكونها تغطي جميع القارات باستثناء القارة القطبية الجنوبية)، والطبيعة الابتكارية لأنشطتها أو التكنولوجيا الرائدة التي تمتلكها⁽⁹⁾.

ودائماً في إطار تعزيز هوية الأعمال، تُظهر الصور التي تحتويها المواقع الإلكترونية لبعض الشركات واجهات زجاجية ورجالا ونساء يظهرون خلفها ببدلات عمل ومعهم أجهزة كمبيوتر محمولة كحال شركة "تريبيل كانوبي Triple Canopy"، أو أمام الواح الكتابة البيضاء كحال شركة L-3 MPRI أو أمام شاشات الكمبيوتر كحال شركة "كي بي آر KBR"⁽¹⁰⁾. وعلى العموم، فإن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تحاول أن تُظهر نفسها على أنها مثل الشركات التقليدية، ولا شيء يميزها مثلاً عن مجال عمل البنوك أو شركات التأمين.

ثالثاً: الهوية الإنسانية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة

بيّنت عملية المسح للمواقع الإلكترونية للشركات، التي أجرتها كل من "جوتا جواشيم Jutta Joachim" و "أندريا شنيكر Andrea Schneiker" في عام

2012، إن هناك أكثر من 200 شركة عسكرية وأمنية خاصة لها تمثيل على الإنترنت، وبأن حوالي 25% من هذه الشركات تشير مباشرة إلى نفسها على أنها شركات إنسانية أو تؤكد على صفاتها وخدماتها الإنسانية⁽¹¹⁾.

وعلى العموم، يلاحظ أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تقدم نفسها كفاعل في مجال العمل الإنساني، أما على نحو أحادي الجانب من منطلق كونها "الفاعل أو الوكيل الإنساني الجديد"⁽¹²⁾، أو من خلال إبراز تعاقداتها مع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى من دول ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية⁽¹³⁾.

فعلى مستوى تقديم نفسها كفاعل إنساني جديد، يُلاحظ أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تستعير اللغة والرموز والصور التي عادة ما تستخدمها المنظمات الإنسانية⁽¹⁴⁾، فقد جعلت شركة L-3 MPRI من عبارة "لجعل العالم مكاناً أفضل غداً" في واجهة موقعها الإلكتروني، وتبنت شركة "تريبيل كانوبي Triple Canopy" عبارة: "نعمل جاهدين لتحسين حياة الأشخاص في الأماكن التي نعمل فيها"، وهذه العبارات شبيهة بالشعارات التي تتبناها بعض المنظمات الإنسانية مثل لجنة الإنقاذ الدولية (International Rescue Committee) أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)⁽¹⁵⁾.

كما تحاول العديد من الشركات تقديم هويتها الإنسانية من خلال إبراز مجمل الأعمال الخيرية التي قامت بها، وهنا تذكر شركة "كي بي آر KBR" أنها تبرعت بأكثر من ثلاثة ملايين دولار للجمعيات الخيرية والتعليمية في جميع أنحاء العالم⁽¹⁶⁾. وحتى الشركة سيئة السمعة "بلاك ووتر Blackwater" أنشأت شركة تابعة لها تدعى "جريستون المحدودة Greystone Ltd" بهدف تنفيذ أعمال إنسانية⁽¹⁷⁾.

أما المستوى الثاني الذي تعتمد عليه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في تشكيل هويتها الإنسانية، فيكون عبر تعاقداتها مع جهات فاعلة أخرى مثل الدول أو المنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية. ووفقاً لخوزي غوماز ديل براد و Jose Gomez

del Prado، فإن انضمام المنظمات الإنسانية لقائمة عملاء الشركات العسكرية والأمنية من شأنه تعزيز سمعة هذه الأخيرة وإبعادها عن توصيف المرتزقة، ويُتيح لها أيضا أفاقا أخرى تجارية للتعاقد مع منظمات إنسانية أخرى⁽¹⁸⁾.

إن إبراز الهوية الإنسانية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة قد يكون موجها بالأساس إلى المنظمات الإنسانية غير الحكومية أو المنظمات الدولية الحكومية التي تحتاج إلى دعم لوجستي أو أمني من أجل القيام بعملها، ولكن قد يكون الهدف منه أيضا هو تحفيز الموظفين في المنظمات الإنسانية (الحاليين أو السابقين) على البحث عن فرصة عمل في هذه الشركات، مما يُمكن هذه الأخيرة من الاستفادة من خبرات هؤلاء الموظفين في الخطاب الإنساني، ولكن الأهم من ذلك هو تلميع صورة الشركة حين تعرض صور هؤلاء الموظفين في صفحاتها وإعلاناتها⁽¹⁹⁾. وعلى سبيل المثال تفتخر شركة "كونترول ريسكس *Control Risks*" بكون جميع أعوانها يأتون من المنظمات غير الحكومية ويفهمون طبيعة عمل هذه الأخيرة⁽²⁰⁾. كما يُمكن الاستشهاد بشركة "ارمور جروب *ArmorGroup*" التي تضم "جيمس فينيل *James Fennell*" والذي كان يعمل سابقا لدى المنظمة غير الحكومية "كير CARE"⁽²¹⁾.

المحور الثاني: المبررات القانونية والعملية لاستخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في البعثات والعمليات الإنسانية

تتعدد المبررات القانونية والعملية لاستخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إن من طرف وكالات الأمم المتحدة (أولا)، أو من طرف المنظمات الإنسانية غير الحكومية (ثانيا) أو من طرف الدول (ثالثا).

أولاً: مبررات استخدام وكالات الأمم المتحدة للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في بعثاتها وعملياتها الإنسانية

تُعزى استعانة وكالات الأمم المتحدة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى مجموعة من الأسباب، ولعل أبرزها ما يأتي:

- يجد التجاء وكالات الأمم المتحدة إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتأمين بعثاتها وممتلكاتها مبرره القانوني أساساً في الموقف المبدئي الذي تتبناه الأمم المتحدة من هذه الشركات. فقد ورد في تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وأعوانها لا يمكن اعتبارهم مرتزقة بمفهوم المادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1949، ولا بمفهوم المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم لعام 1989، فتعريف المرتزقة كما هو في هاتين الاتفاقيتين لا ينطبق عموماً على موظفي شركات الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة العاملة بشكل قانوني في بلدان أجنبية⁽²²⁾.

وقد بينت كذلك هيئة الأمم المتحدة، بمناسبة عرض أسباب وأهداف مشروع الاتفاقية التي اقترحتها بشأن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، أن الاتفاقية المقترحة لا تستهدف حظر نشاط هذه الشركات وإنما وضع معايير دولية دنيا كي تنظم الدول الأطراف أنشطة تلك الشركات وأعوانها⁽²³⁾.

- أدى تزايد وانتشار النزاعات المسلحة إلى زيادة في الطلبات إلى الأمم المتحدة للاضطلاع ببرامج إغاثية في مناطق شديدة المخاطر والتهديدات الأمنية نجم عنها أضرار جسيمة بأفراد الهيئة الأممية، فعلى سبيل المثال شهدت الفترة الممتدة ما بين عامي 1992 و2004، وقوع أكثر من 270 هجوماً عنيفاً على قوافل الأمم المتحدة، وقتل 218 موظفاً مدنياً من موظفي الأمم المتحدة في 45 دولة مختلفة (وهذا العدد

لا يشمل وفيات قوات حفظ السلام أو أولئك الذين لقوا حتفهم في حوادث الطائرات أو إسقاطها؛ كما اخذ 270 رهينة في 27 دولة وتعرض أكثر من 120 موظفا لاعتداءات خطيرة⁽²⁴⁾.

ومع تناقص أو رفض استجابة الدول لطلبات توفير خدمات الأمن لموظفي الأمم المتحدة ومرافقتها لأسباب مالية أو إجرائية داخلية، زاد اعتماد الأمم المتحدة على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بهدف التخفيف من المخاطر الكبيرة التي تحيط بموظفيها⁽²⁵⁾، خصوصا مع افتقار المنظمة لرجال أمن مدربين بشكل كاف قادرين على ضمان سلامة وأمن موظفيها الموفدين إلى مناطق النزاعات⁽²⁶⁾.

- تُشكل التحديات الإدارية التي تواجه عملية نقل موظفي الأمن في الأمم المتحدة من مراكز عملهم الحالية والاستعاضة عنهم بموظفين متدربين، والافتقار إلى وحدة القيادة في المنظمة، والتكاليف الباهظة المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة مبررا آخر يدفع الأمم المتحدة للاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة⁽²⁷⁾. وعلى هذا المستوى الأخير، أفاد مسؤول والأمن على مستوى الأمم المتحدة بأن خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة متاحة في أي وقت، وليس هناك أي التزام بإبقائها متى استوفت مهمتها، وأشاروا أيضا إلى أن النفقات المتصلة بالاستعانة بخدمات جهات متعاقدة خاصة تقل كثيرا عن مرتبات موظفي الأمم المتحدة وتكاليف تدريبهم وتكاليفهم العامة⁽²⁸⁾.

- تفرض إجراءات التوظيف المعقدة والطويلة داخل وكالات الأمم المتحدة في بعض الأحيان اللجوء إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وفي هذا الصدد يَبنّت "بالودان Paludan" المستشارة ببرنامج الغذاء العالمي، إن الإجراءات المرتبطة بضبط الميزانية لتخصيص ضباط الأمن تستغرق وقتا طويلا وهي غير مرنة، وفي مثل هذه الحالات قد تبدوا الطريقة السريعة الوحيدة لنشر موظفي الأمن هي اللجوء إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة⁽²⁹⁾.

- يمكن أن تصبح الشركات العسكرية والأمنية الخاصة جزءا من عمليات الأمم المتحدة دون إبرام الأمم المتحدة لتعاقدات مباشرة معها. وينشأ هذا الوضع نتيجة إرسال الدول الأعضاء لأفراد من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة عبر تعاقدات تُجرىها هذه الدول معهم، وبذلك يزداد اعتماد المنظمة على أفراد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بطريقة غير مباشرة⁽³⁰⁾. وفي هذا الصدد يشار إلى ممارسات شائعة لدى الولايات المتحدة تتمثل في تزويد بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بأفراد من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، كما أن بعض الدول التي تستضيف بعثات الأمم المتحدة تقوم بتزويد هذه الأخيرة بأفراد مسلحين أو غير مسلحين ينتمون للشركات العسكرية والأمنية الخاصة⁽³¹⁾.

- يرى البعض أن هناك تصور لدى هيئة الأمم المتحدة يميل إلى اعتبار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وسيلة فعالة يمكنها تجنب حصول ماسي إنسانية، وفي هذا الصدد يعتقد "بوريس Bures" إن ماسي الإبادة الجماعية في رواندا في عام 1994 أو دارفور في عام 2004 كان من الممكن تجنبها ل وتم الاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وقد يؤيد هذا التوجه الحديث المنسوب للأمين العام للأمم المتحدة السابق "كوفي عنان Kofi Annan" حين ذكر أن استخدام قوات الأمن الخاصة هو خيار لا غنى عنه في مواجهة القتل الجماعي⁽³²⁾.

ثانيا: مبررات استخدام المنظمات الإنسانية غير الحكومية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في بعثاتها وعملياتها الإنسانية

هناك عدة أسباب تدفع المنظمات الإنسانية غير الحكومية إلى التعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في إطار العمليات الإنسانية التي تباشرها، ولعل أبرزها ما يأتي:

- تزايد المخاطر الأمنية على أفراد وكالات الإغاثة، خصوصا في الدول غير المستقرة سياسيا والتي تشهد تراجعا في مجال إنفاذ القانون أما لعدم قدرة الدولة على فرض

سلطة القانون أو لعدم رغبتها في توفير الأمن لوكالات الإغاثة أو في الحالات التي تنهار فيها سلطة الدول وتتغول فيها الميليشيات المسلحة، وكل ذلك يُحتم على وكالات الإغاثة اللجوء إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لحماية أطقمها⁽³³⁾.

-كثيرا ما تنظر الأطراف المتحاربة إلى العمل الإنساني باعتباره تهديدا حقيقيا لاستراتيجيتها العسكرية القائمة على إعاقة الدعم المدني والإغاثي للمجموعة المقاتلة العدو، وهذا الوضع ادخل الإغاثة ووكالات الإغاثة عنوة إلى خانة الهدف العسكري، مما فرض عليها البحث عن وسائل لحماية أطقمها الميدانيين ولو بالاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة⁽³⁴⁾.

ولعل الرسالة المشتركة التي وجهتها العديد من المنظمات غير الحكومية في عام 2024 للاتحاد الأوروبي لدعوته للتصرف بشكل عاجل إزاء النزاع في السودان قد توضح حجم التهديدات التي تطال عمال وكالات الإغاثة والمساعدة الإنسانية بصفة عامة، حيث ورد فيها ان كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع كانت تستهدف باستمرار عمال الإغاثة والقوافل الإنسانية⁽³⁵⁾. وفي منطقة الساحل، رصدت منظمة "Insecurity Insight" ما لا يقل عن ثمانية وعشرين (28) حادثا تم فيها نهب أو سرقة أو الاستيلاء على أدوية ومعدات حيوية تحملها المنظمات الإنسانية في بوركينا فاس وومالي والنيجر في عام 2023⁽³⁶⁾.

-هناك إدراك متزايد بكون "القبول Acceptance" كأداة لتوفير الأمن لوكالات الإغاثة لم يعد مجديا، ذلك ان التركيز المتزايد من جانب بعض هذه الوكالات على حقوق الإنسان والدعوة إلى احترامها قد وضعها في موقف تصادمي مع أحد أو كل أطراف الصراع المسلح. وبالتالي، لا يمكن لوكالات الإغاثة النشطة سياسيا أن تتوقع التمتع بمستوى الأمن المستمد من مبادئ الحياد والاستقلالية، مادام أن لها غالبا صلات بالجماعات المعارضة والأقليات والخصوم السياسيين للنظام الحاكم. وإزاء المخاطر التي قد تنجر عن سياساتها هذه، فما عليها سوى الاعتماد على نماذج أمنية

أكثر حمائية، ومن بينها التعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة⁽³⁷⁾. وفي بعض الأحيان قد تتأثر وكالات الإغاثة بسياسات بقية منظمات حقوق الإنسان بطريقة غير مباشرة، فقد رصدت المفوضية الأوروبية في تقريرها حول امن موظفي المساعدات الإنسانية تسبب نشر تقارير عن حقوق الإنسان في مقتل خمسة عاملين في الإغاثة الإنسانية، بينما في حالة أخرى أدت مبادرات بناء السلام التي نجحت في فض النزاع بين جماعتين عرقيتين إلى اعتراض جماعة أخرى ادعت أن هذا الاتفاق أثر في ميزان القوة ضدها، مما أدى إلى رفضها لوصول المنظمات الإنسانية إلى آلاف الأشخاص الذين يحتاجون للمساعدة والحماية⁽³⁸⁾.

وبالمقابل، فإن المنظمات الإنسانية التي تتجنب الخوض في مسائل انتهاكات حقوق الإنسان وتمتنع عن توجيه اتهامات لأطراف النزاع بهذا الشأن قد تجد لها موطأ قدم في العمل الميداني الإنساني، وتكون أكثر قدرة على تحقيق القبول من أطراف الصراع⁽³⁹⁾. ولكن حتى بالنسبة لهذه الوكالات التي لا تنخرط في حملات الدعاية وحماية الحقوق الإنسان، فإنها تبقى مع ذلك عرضة للاستهداف باعتبارها رموزا للتدخلات الغربية غير المقبولة، مما يجعلها في النهاية مُجبرة على الاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة⁽⁴⁰⁾.

ورغم مقاومة كل من منظمة أطباء بلا حدود واللجنة الدولية للصليب الأحمر لهذا التحول عن نموذج "القبول"، ودفاعها المستميت عن مبادئ الحياد والنزاهة والاستقلالية كاستراتيجية للتدخل في بؤر الصراعات، إلا أنها على يبدو قد رضخت في نهاية المطاف إلى هذا التوجه الجديد، إدراكا منها بأن ما ينجح اليوم قد لا يدوم إلا لفترة محدودة من الزمن، وأيضا لعدم توفر خيارات بديلة⁽⁴¹⁾.

ثالثا: مبررات استخدام الدول للشركات العسكرية والأمنية الخاصة في بعثاتها

وعملياتها الإنسانية

تتنوع المبررات أو الأسباب التي تدفع الدول إلى التعاقد مع الشركات العسكرية

والأمنية الخاصة بدل إرسال قواتها النظامية إلى مختلف مناطق النزاعات، ولعل أبرز تلك الأسباب ما يأتي:

- يعتبر إشراك الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بديلا عن عدم إرسال القوات النظامية للدولة، ذلك أن هناك العديد من دساتير وقوانين الدول تفرض قيودا على قرار إرسال قوات عسكرية أو أمنية للعمل في ساحات النزاعات المسلحة⁽⁴²⁾. ويُشار في هذا الصدد إلى أنه بسبب منع اللوائح الداخلية للولايات المتحدة لمشاركة أفراد الشرطة الفيدرالية في مهام دولية، أصبحت حكومة الولايات المتحدة تزود بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بأفراد من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ويمكن الاستشهاد بشركة "داين كورب DynCorp" التي كانت إلى غاية أبريل/ نيسان 2004 المزود الوحيد للقوات الأمريكية المشاركة في الشرطة المدنية للأمم المتحدة (UNCIVPOL)⁽⁴³⁾.

- يندرج اللجوء إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في بعض الدول ضمن استراتيجيتها في خفض ميزانية الجيش والتخفيض التدريجي لتعداد أفراد قواتها المسلحة. ومثل هذا الوضع ينطبق كثيرا على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أجرت الحكومة الأمريكية بين عامي 1989 و 1993، تخفيضات كبيرة في ميزانية الجيش استجابة للضغوط التي تعرضت لها الميزانية الفيدرالية، وخفضت إجمالي عدد الجنود من 2.2 مليون إلى 1.6 مليون، ومقابل ذلك بدأت وزارة الدفاع في التعاقد من الباطن على عدد من المهام الإدارية، ولا سيما في مجال الخدمات اللوجستية، مع شركات عسكرية وأمنية خاصة تعمل بموجب عقود مع الجيش، كوسيلة لتمكين الجيش من التركيز على العمليات القتالية⁽⁴⁴⁾.

- صعوبة إلزام الدول بإشراك قواتها المسلحة في المهام الإنسانية، فالدولة لا يمكنها اتخاذ قرار من هذا النوع إلا بعد فرضها أعباء إضافية على شعوبها مثل زيادة الضرائب، ناهيك على أن التدخل غالبا ما يُعرض حياة جنودها للمخاطر. ومن

هذا المنطلق، إذا لم تكن هناك مصلحة وطنية واضحة تستدعي التدخل، وكانت لدى الحكومات بالمقابل خيارات أخرى تُمكنها من تقليل تكاليف التدخل العسكري وحماية أرواح أفراد جيوشها⁽⁴⁵⁾، فمن غير العدل، كما يرى "ميلر Miller"، أن يُطلب من الجنود مواجهة مخاطر الموت أو الإصابة من أجل تلبية دعوة لتدخل إنساني خارجي لم يرتقي إلى مرتبة الالتزام القانوني. ولهذا حاول "ميلر Miller" تقديم اقتراح لسد هذه الفجوة بين الحاجة إلى التخفيف من المعاناة الإنسانية والتكاليف المادية والبشرية التي تترتب على أي تدخل عسكري، ويكون الحل، حسب، في تكليف الدولة شركة عسكرية وأمنية خاصة تنوب عنها للقيام بالمهمة، وبذلك يمكنها تحقيق الغايتين معا⁽⁴⁶⁾.

- يمثل التعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للمشاركة في المهام الإنسانية أسلوباً أكثر اقتصاداً من خلال توزيع تكاليف التدخل بين أكبر عدد من الدول⁽⁴⁷⁾، والأكثر من ذلك أنه أسلوب أكثر عدالة، فمن غير المقبول أن يتخلى بقية أعضاء المجتمع الدولي عن واجباتهم الإنسانية من منطلق أنهم لا يملكون القوة العسكرية الكفيلة بمرافقة العمليات الإنسانية، ويلتقون بالعبء كاملاً على دولة واحدة أو عدد محدود من الدول لتنوب عنهم في هذا الواجب دون أخذ في الاعتبار لحجم التكلفة المالية والبشرية التي سيدفعها الطرف أو الأطراف المتدخلة. ولذلك فإن اللجوء إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة قد يكون البديل الأكثر عدالة لتوزيع الأعباء المالية على الأقل بين جميع أعضاء المجتمع الدولي⁽⁴⁸⁾.

- يرى البعض أن أحد الأسباب التي أدت إلى زيادة استخدام شركات الأمن الخاصة هو انتشار الليبرالية الجديدة والاستعداد المتزايد من جانب الحكومات الغربية لربط أجندتها بشأن المساعدات الإنسانية بأجندتها السياسية والعسكرية. فالاتجاهات الحالية في عالم المساعدات ابتعدت عن نهج فصل العسكري عن المدني وهي لا تبالي بمشكلة تسييس أو عسكرة المساعدات التي قد يثيرها استخدام

الشركات العسكرية والأمنية الخاصة⁽⁴⁹⁾.

المحور الثالث: الخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للبعثات الإنسانية والجهات المستفيدة من خدماتها

سوف نقوم هنا بعرض مختلف الخدمات التي تقدمها عادة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للبعثات الإنسانية (أولا)، ثم يتم بيان الجهات صاحبة البعثات الإنسانية والمستفيدة من خدمات هذه الشركات (ثانيا).

أولا: نوعية الخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للبعثات الإنسانية

يُمثل توفير خدمات الحراسة غير المسلحة للمواقع الثابتة التابعة للوكالات الإنسانية مثل المخيمات والمباني ومرافق التخزين ومسكن الموظفين أحد المهام الشائعة التي تباشرها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فعلى سبيل المثال، زوّدت شركة "Defence Systems" حراس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في السودان والصومال، ولبرنامج الأغذية العالمي في انغولا. وتعاقدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع شركة "ArmorGroup" في كينيا لتوفير حراس أمن المكاتب⁽⁵⁰⁾. وقد تشمل خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الحالات القصوى توفير أفراد مسلحين لمنع الهجمات والسماح باستمرار عمليات الوكالات الإنسانية⁽⁵¹⁾.

وتفيد التقارير في هذا الصدد إلى انه يشيع في ممارسات وكالات الأمم المتحدة لجوئها بشكل متكرر إلى شركات عسكرية وأمنية خاصة لتوفير خدمات الحراسة غير المسلحة للمرافق التابعة لها، بينما يلاحظ لجوء بقية المنظمات الإنسانية إلى التعاقد بشأن خدمات الحراسة المسلحة⁽⁵²⁾.

كما تعاقدت وكالات إنسانية مع بعض الشركات لتوفير الخبرة التكنولوجية

والأمنية، وتقييم المخاطر وتحليلها، وتوفير نظم التتبع وإدارة الأمن، وإدارة الازمات، وإدارة حالات الاختطاف والفدية، والتوعية الأمنية⁽⁵³⁾.

والملاحظ أن التقارير تشير إلى أن وكالات الأمم المتحدة تتعاقد بشكل أقل في مجال خدمات تقييم المخاطر وإدارة الأمن مقارنة بالمنظمات غير الحكومية، وقد يُعزى ذلك إلى أن إدارة السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة المنشأة في عام 2005 تُعطي بشكل كافٍ هذه الاحتياجات لوكالات الأمم المتحدة. وبالمقابل، تأتي التعاقدات بشأن خدمات التدريب الأمني في المرتبة الثانية بعد خدمات الحراسة بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة⁽⁵⁴⁾.

وبالإضافة إلى ما سبق، تقدم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة خدمات لوجستية تشمل صيانة المركبات البرية والجوية، وتوليّ عمليات الطيران، ونقل المساعدات الإنسانية والأفراد، وتقديم خدمات في مجال الاتصالات. كما تشارك هذه الشركات في خدمات إدارة مرافق الإجلاء وضمان أمنها، وإجراء عمليات الإجلاء العسكري والطبي في سياق النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية والأوبئة وغيرها من الازمات⁽⁵⁵⁾.

ثانياً: البعثات الإنسانية المستفيدة من خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

على مستوى مشاركة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لبعثات الأمم المتحدة المختلفة، أشارت مذكرة للأمين العام للأمم المتحدة إلى أنه سُجِّل إلى غاية أيار/ماي و2014 تواجد ثلاثين (30) شركة غير المسلحة أو مسلحة ضمن مختلف بعثات حفظ السلام والبعثات الخاصة الأخرى للأمم المتحدة⁽⁵⁶⁾. حيث تعاقدت اثنا عشر (12) بعثة أممية مع شركات أمنية غير مسلحة، بينما تعاقدت بعثتان مع شركات أمنية خاصة مسلحة (بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان)⁽⁵⁷⁾.

والى جانب وكالات الأمم المتحدة، أصبح التعاقد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في تزايد مستمر من طرف المنظمات غير الحكومية، فعلى سبيل المثال تشمل قائمة تعاقدات مجموعة "ارمور جروب ArmorGroup" كل من لجنة الإنقاذ الدولية ومنظمة "كير CARE" ومنظمة "كاريتاس Caritas" (58). كما تعاقدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الكونغ والديمقراطية مع شركة "Defence Systems" وهي شركة تابعة لمجموعة "ارمور جروب ArmorGroup" لضمان الأمن (59). كما وقّرت شركة "تريبيل كانوبي Triple Canopy" خدمات الأمن وإدارة المخاطر للمنظمات غير الحكومية في جميع انحاء العالم (60).

والى جانب ما سبق، ازداد الطلب بشكل لافت على خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من جانب الدول أو المنظمات الدولية الحكومية من غير المنتمية للأمم المتحدة، فمثلا تشمل تعاقدات مجموعة "ارمور جروب ArmorGroup" حكومات المملكة المتحدة والولايات المتحدة وسويسرا والنمرك واليابان وكندا؛ والمفوضية الأوروبية؛ والمفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية؛ والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة (61). كما قدّمت شركة "ATCO" لكل من حلف شمال الأطلسي والجيش الكندي والأميركي خدمات لوجستية ودعم لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ والكوارث (62).

خاتمة:

تناولت الدراسة موضوع الاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة لمرافقة البعثات والعمليات الإنسانية، بحيث تم إبراز استراتيجية هذه الشركات في بناء هويتها وإبراز الوجه الإنساني، ثم تم البحث في المبررات القانونية والعملية لاستعانة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة في البعثات والعمليات الإنسانية، وتم أخيرا



بيان الخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للبعثات الإنسانية والجهات المستفيدة من خدماتها.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على النحو المبين أدناه.

- نتائج الدراسة:

- هناك عمل كبير تقوم به الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من أجل بناء هويتها، وتقوم استراتيجية بناء الهوية على ثلاثة أبعاد أساسية، وهي البعد العسكري والأمني والبعد التجاري (ريادة الأعمال) وأخيرا البعد الإنساني؛

- تُركز الشركات في إبراز هويتها الإنسانية على تقديم نفسها كفاعل في مجال العمل الإنساني، أما على نحو احادي الجانب من منطلق كونها "الفاعل الإنساني الجديد"، أو من خلال إبراز تعاقداتها مع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى من دول ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية؛

- يتمثل الهدف من إبراز الهوية الإنسانية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة أساسا في توسيع قائمة عملائها لتشمل المنظمات الإنسانية غير الحكومية أو المنظمات الدولية الحكومية التي تحتاج إلى دعم لوجستي أو أمني من أجل القيام بعملها، ولكن الأهم من ذلك هو تلميع صورة الشركة وأبعاد توصيف المرتزقة الذي ألصقه الكثيرون بها.

- أصبح اللجوء إلى خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أمرا واقعا، وهو مستمر في التوسع والانتشار أكثر، رغم الفضائح والصورة القاتمة التي تلاحق هذه الشركات؛

- استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ليس محظورا بموجب القانون الدولي، وقد بينت هيئة الأمم المتحدة أن توصيف "المرتزقة" في الإطار القانوني الحالي لا ينطبق على أعوان هذه الشركات؛

- هناك مبررات عديدة عززت من تدخل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة

في العمل الإنساني تُعزى في بعضها إلى استخدامها كبديل للقوات النظامية من جانب الدول وإرسالها في مختلف المهام الخارجية، أو ترجع إلى تزايد الطلبات على خدماتها من المنظمات الإنسانية التي لا تجد بديلا لحماية أطقمها ومواردها في بيئات النزاعات؛ - تشمل الخدمات التي تتيحها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لأطراف النزاعات المسلحة حماية أفراد القوات العسكرية والمقرات والممتلكات العسكرية والأمنية، وتدريب القوات المسلحة وتقديم المشورة لها، وصيانة أنظمة الأسلحة، واستجواب المحتجزين، بل والقتال في بعض الأحيان.

- تتنوع الخدمات التي تقدمها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للمنظمات الإنسانية في السياقات الإنسانية، بحيث تشمل خدمات الحراسة المسلحة أو غير المسلحة، وتقييم المخاطر الأمنية، وإدارة الأزمات، والتعامل مع حالات الاختطاف والفدية، وقد تصل في الحالات القصوى إلى الاشتباك المسلح؛

- المقترحات:

إذا كان استخدام الشركات العسكرية والأمنية لأغراض المهام الإنسانية ليس محظورا بموجب القانون الدولي ويُعدّ مبرّرا في بعض الحالات، فإنه ولتجنّب أي انزلاقات محتملة تُهدّد العمل الإنساني، نحاول تقديم بعض المقترحات لضبط عملية مشاركة هذه الشركات في الجهد الإنساني، ومنها:

- يجب على جميع الجهات الفاعلة العاملة في الحيز الإنساني الامتناع عن استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلا كملاذ أخير، وفقط إذا لم يتوفر أي بديل مدني آخر لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة؛

- يجب على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تتعاقد مع هذه الشركات أن تتحرى عن خلفيتها وملكيّتها وأي ادعاءات سابقة موجهة ضدها فيما يخص انتهاك حقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني؛

- ينبغي على المجتمع الدولي وضع إطار تنظيمي دولي ملزم ينظم سلوك الشركات



العسكرية والأمنية الخاصة، وينبغي لأي إطار من هذا القبيل أن يعكس بالكامل اتساع نطاق الفضاءات التي تعمل فيها هذه الشركات، بما في ذلك المجال الإنساني.

الهوامش والمراجع:

- (1)- Transparency International Defence & Security, *Private Military and Security Companies: How they fuel corruption and conflict risks and the need for regulation*, 2022, p. 1. at: <https://ti-defence.org/wp-content/uploads/2022/12/TI-DS-PMSC-Factsheet-digital0.pdf> (consulté le: 16/10/2024, a: 20.10)
- (2)- Jutta Joachim, Andrea Schneider, « New Humanitarians? Frame Appropriation through Private Military and Security Companies », *Millennium: Journal of International Studies*, Vol. 40, No. 2, 2012, pp. 370-371.
- (3)- Jutta Joachim, Andrea Schneider, « All for one and one in all: private military security companies as soldiers, business managers and humanitarians », *Cambridge Review of International Affairs*, Vol. 27, No. 2, 2014, pp. 254-255.
- (4)- *The Montreux Document, Pertinent International Legal Obligations and Good Practices for States Related to Operations of Private Military and Security Companies During Armed Conflict*, Switzerland and ICRC, 2008. at: <https://www.montreuxdocument.org/pdf/document/en.pdf> (consulté le: 04/10/2024, a: 19.20)
- (5)- مجلس حقوق الإنسان، تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/15/25، 5 جويلية 2010، فقرة 50.
- (6)- J. Joachim, A. Schneider, « New Humanitarians... », *Op. Cit.*, p. 384.
- (7)- Cited by: J. Joachim, A. Schneider, « All for one ... », *Op. Cit.*, p. 255.
- (8)- *Ibid.*, p.255.
- (9)- *Ibid.*, pp. 256-258.
- (10)- *Ibid.*, pp. 257-258.
- (11)- J. Joachim, A. Schneider, « New Humanitarians... », *Op. Cit.*, p. 377.
- (12)- *Ibid.*, p. 378.
- (13)- J. Joachim, A. Schneider, « All for one ... », *Op. Cit.*, p.259.
- (14)- J. Joachim, A. Schneider, « New Humanitarians... », *Op. Cit.*, pp. 375-376.
- (15)- J. Joachim, A. Schneider, « All for one ... », *Op. Cit.*, p. 259.
- (16)- *Ibid.*, p. 260.
- (17)- J. Joachim, A. Schneider, « New Humanitarians... », *Op. Cit.*, pp. 379-380.
- (18)- J. Joachim, A. Schneider, « All for one ... », *Op. Cit.*, p. 259.
- (19)- *Ibid.*, p. 261.
- (20)- J. Joachim, A. Schneider, « New Humanitarians... », *Op. Cit.*, p. 384.
- (21)- Tony Vaux et al., *Humanitarian Action and Private Security Companies: Opening the Debate*, International Alert, Policy and Advocacy Department, London, 2002, p. 13.

(22)- مجلس حقوق الإنسان، تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة، المرجع السابق، فقرة 50.

(23)- المرجع نفسه، فقرة 50.



(24)- P. W. Singer, « Humanitarian principles, private military agents: some implications of the privatised military industry for the humanitarian community », in: Victoria Wheeler, Adele Harmer (eds), *Resetting the rules of engagement Trends and issues in military-humanitarian relations*, Humanitarian Policy Group, United Kingdom, 2006, p. 69.

(25)- مذكرة من الأمين العام، استخدام المرتزقة وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/69/338، 21 أوت 2014، فقرات 8 و 9 و 17، ص 5 و 9.

(26)- المرجع نفسه، فقرة 16، ص 8.

(27)- المرجع نفسه، فقرة 17، ص 9.

(28)- المرجع نفسه، فقرة 18، ص 9.

ولكن، بالمقابل، هناك من يعتقد أن تكاليف استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تفوق في الحقيقة تكاليف استخدام القوات العسكرية والأمنية النظامية. انظر:

Lou Pingeot, *Dangerous Partnership: Private Military & Security Companies and the UN*, Rosa Luxemburg Foundation, New York, June 2012, pp. 31-32.

(29)- T. Vaux et al., *Op. Cit.*, p. 15.

(30)- Ase Gilje Ostensen, *UN use of private military and security companies: practices and policies*, SSR Papers, Paper no. 3, Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, Geneva, 2011, pp. 12 ss.

وانظر أيضا: مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة، المرجع السابق، فقرة 10، ص 6.

(31)- A. G. Ostensen, *Op. Cit.*, pp. 12-13.

(32)- Cited by: Tom de Groot et al., « Private Military and Security Companies and The Militarization of Humanitarianism », *Journal of Developing Societies*, vol. 38, no. 1, 2022, p. 54.

(33)- T. Vaux et al., *Op. Cit.*, pp. 12-13.

(34)- *Ibid.*, p.14.

(35)- رسالة مشتركة من المنظمات غير الحكومية: على الاتحاد الأوروبي التصرف بشكل عاجل بعد عام من النزاع في السودان، شوهدي في:

<https://cihrs.org/the-eu-must-urgently-act-at-one-year-of-conflict-in-sudan/>
(consulté le: 16/10/2024, a: 21.53)

(36)- Insecurity Insight, «The Looting of Health Supplies in the Sahel: Addressing the Issue through Prevention, Mitigation and Effective Response », Switzerland, July 2024, p.1. at: <https://reliefweb.int/attachments/bcda79dc-4be0-41af-ae3b-3cb750b89b6a/The-Looting-of-Health-Supplies-in-the-Sahel-July-2024.pdf> (consulté le: 16/10/2024, a: 17.20)

(37)- T. Vaux et al., *Op. Cit.*, p. 12.

انظر أيضا: المفوضية الأوروبية، تقرير حول امن موظفي المساعدات الإنسانية: معايير وممارسات الأمن الخاصة بموظفي المساعدات الإنسانية والدعوة لإفساح المجال للعمل الإنساني، دائرة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية، 2004، ص 54. في:

<https://ec.europa.eu/echo/files/evaluation/security-review/files-ar/word-ar/report-ar.doc> (consulte le: 15/10/2024, a: 10.35)



(38)- المرجع نفسه، ص 54.

(39)- المرجع نفسه، ص 54.

(40)- T. Vaux et al., Op. Cit., p. 17.

(41)- Ibid., p. 12.

(42)- Deane-Peter Baker, James Pattison, « The Principled Case for Employing Private Military and Security Companies in Humanitarian Interventions and Peacekeeping », Human Rights & Human Welfare, Vol. 10, Issue 1, 2010, p. 4.

(43)- A. G. Ostensen, Op. Cit., pp.12-13.

(44)- European Council, The Business of War – Growing risks from Private Military Companies, Analysis and Research Team, 2023, p. 3. At: <https://www.consilium.europa.eu/media/66700/private-military-companies-final-31-august.pdf> (consulte le: 03/10/2024, a: 20.30)

(45)- D. Baker, J. Pattison, Op. Cit., pp. 12 ss.

(46)- Cited by: Ibid., pp. 6-7.

(47)- T. de Groot et al., Op. Cit., p. 53.

(48)- D. Baker, J. Pattison, Op. Cit., pp. 10-11.

(49)- T. Vaux et al., Op. Cit., p. 12.

(50)- مجلس حقوق الإنسان، أثر استخدام الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة في العمل الإنسانية، تقرير الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/48/51، 2 جويلية 2021، فقرة 27، ص 9.

(51)- A. G. Ostensen, Op. Cit., p.14.

(52)- Ibid., pp. 14-15.

(53)- مجلس حقوق الإنسان، أثر استخدام الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة في العمل الإنساني، المرجع السابق، فقرة 27، ص 9.

(54)- A. G. Ostensen, Op. Cit., p.14.

(55)- مجلس حقوق الإنسان، أثر استخدام الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة في العمل الإنساني، المرجع السابق، فقرة 28، ص 10.

(56)- مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة، المرجع السابق، فقرة 11، ص 6.

(57)- المرجع نفسه، هامش 5، ص 6.

(58)- P. W. Singer, Op. Cit., p. 69.

(59)- T. Vaux et al., Op. Cit., p.12.

(60)- J. Joachim, A. Schneiker, « New Humanitarians... », Op. Cit., pp. 383-384.

(61)- D. Baker, J. Pattison, Op. Cit., p. 16.

(62)- J. Joachim, A. Schneiker, « New Humanitarians... », Op. Cit., p. 383.